P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** **المجلد:** 17 – **العدد:** 01 (2026)، ص: 714-726 | **E-ISSN:** 2602-5426

كفاءة التسعير في البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية

حالة_ بنك السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري _

Pricing efficiency in Islamic banks compared to conventional banks: A case study of Al .Salam Bank (Algeria) and the National Bank of Algeria

عيجولي عبد الله

[1] جامعة إبراهيم سلطان شيبوط لجزائر"3" (الجزائر)،a.aidjouli@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/12/30 **تاريخ القبول:** 2026/05/23 **تاريخ النشر:** 2026/05/31

ملخص:

يهدف هذ البحث الى البحث في تنافسية البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية "الربوية" من ناحية تسعير المنتجات والخدمات المقدمة، وهذا من خلال محاولة ضبط مفاهيم التسعير المصرفي الإسلامي والتقليدي بالإضافة الى معرفة طرق وأساليب التسعير المتبعة في البنوك الإسلامية ومقارنتها بالبنوك التقليدية. مع ربط هذا الجانب المفاهيمي بجانب تطبيقي واقعي من خلال تشخيص واقع التسعير في بنك السلام "الجزائر" الإسلامي، ومقارنته بالتسعير في البنك الوطني الجزائري" *BNA*" .

حيث خلص هذ البحث إلى ضعف التنافسية في منتجات وخدمات مصرف السلام "الجزائر" ومحدوديتها، وهو ما يعزى الى مجموعة من الأسباب؛ لعل أبرزها ان البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل في بيئة مصرفية تقليدية وتحت غطاء وتعليمات يفرضها البنك المركزي الجزائري. بالإضافة الى ضعف الوعي بالمالية الإسلامية ومنتجاتها في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التسعير، التسعير المصرفي، التسعير المصرفي الإسلامي.

تصنيف JEL : G21, D24, Z12

Abstract:

This study aims to examine the competitiveness of Islamic banks compared to conventional “usurious” banks in terms of pricing the products and services they offer. This is achieved by clarifying the concepts of Islamic and conventional banking pricing, as well as identifying the pricing methods and mechanisms used in Islamic banks and comparing them with those used in conventional banks. The conceptual aspect is linked to a practical, real-world application through an assessment of the pricing practices at Al Salam Bank–Algeria (an Islamic bank) and their comparison with the pricing practices at the Banque Nationale d’Algérie (BNA).

The study concludes that the competitiveness of Al Salam Bank–Algeria’s products and services is weak and limited. This is attributed to several reasons, most notably that Islamic banks in Algeria operate within a conventional banking environment and under regulations imposed by the Bank of Algeria, in addition to the low level of awareness regarding Islamic finance and its products in the country.

Keywords: Pricing, Banking Pricing, Islamic Banking Pricing.

JEL Classification: G21, D24, Z12

1. مقدمة: تنفرد البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية (الربوية)، في تعبئتها للموارد المالية من المدخرين واصحاب الفوائض المالية، بطريقة شرعية مستبعدة في ذلك التعامل بالفائدة (الربوية)؛ وكذا توظيفها لهاته المدخرات على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة (الغنم بالغرم)، وتتبع في ذلك العديد من الأساليب والصيغ المعروفة في فقه المعاملات المالية الإسلامية.

الا انه وفي ظل وجود هاته البنوك الإسلامية في بيئة مصرفية تقليدية تعمل تحت اشراف بنوك مركزية ربوية؛ وتنافسية كبيرة تفرضها البنوك التقليدية من تنوع في المنتجات والخدمات من جهة ومن أسعار تنافسية منخفضة من جهة أخرى. كان لابد للبنوك الإسلامية ان تزيد من اهتمامها بالترويج لمنتجاتها وخدماتها لجعلها أكثر تنافسية.

ولعل من أبرز ما يجذب العميل في المزيج التسويقي للبنك هو سعر المنتج او الخدمة، حيث تعد مسألة تسعير المنتجات والخدمات في البنوك الإسلامية أحد أهم القرارات، واكثرها تأثيرا على ربحية البنك، لكون سعر المنتج معيارا مهما وفارقا في جذب العملاء ونفورهم، كما يمكن ان يكون سببا في نفورهم إذا لم يلق رضاهم. لذا فان قرار تسعير المنتجات والخدمات المصرفية غاية في الأهمية.

وسنحاول من خلال هذا البحث تشخيص مدى تنافسية البنوك الإسلامية في مسالة تسعير منتجاتها وخدماتها مقارنة بما هو معروض من البنوك التقليدية، وهذا من خلال دراسة واقع التسعير في بنك السلام "الجزائر" مقارنة بالبنك الوطني الجزائري"**BNA**"

1.1 إشكالية البحث:

نسعى من خلال هذا البحث الى معرفة سبب ضعف تنافسية البنوك الإسلامية في الجزائر خاصة في جانب تسعير المنتجات والخدمات مقارنة بالبنوك التقليدية، من خلال محاولة الاجابة على الإشكالية التالية

ما مدى تنافسية أسعار منتجات وخدمات بنك السلام "الجزائر"

مقارنة بالبنك الوطني الجزائري"**BNA**" ؟

2.1 الأسئلة الفرعية للبحث:

- كيف يتم تحديد سعر المنتجات والخدمات في البنوك الإسلامية؟
- هل يوجد فرق بين تسعير المنتجات والخدمات في البنوك التقليدية والإسلامية؟
- هل توجد تنافسية بين تسعير المنتجات والخدمات في بنك السلام الجزائر مقارنة بالبنك الوطني الجزائري؟

3.1 فرضيات البحث:

- يخضع التسعير في ابنوك الإسلامية لمبادئ التمويل الإسلامي، في حين يخضع التسعير في البنوك التقليدية لمعدلات الفائدة الربوية المتوافقة مع سياسة البنك؛
- يتم تحديد أسعار المنتجات والخدمات في البنوك الإسلامية بمراعات الضوابط الشرعية بالإضافة الى إمكانية الاسترشاد بمعدلات الفائدة؛

- يمكن ان توجد تنافسية بين أسعار المنتجات والخدمات المقدمة من طرف بنك السلام "الجزائر" مقارنة بالبنك الوطني الجزائري.

2. المحور الأول: السعر المصرفي التقليدي والإسلامي

يعتبر قرار تسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية والإسلامية من أبرز القرارات التي تؤثر على ربحيتها وعلى قدرتها التنافسية ومكانتها في السوق ويختلف التسعير في البنوك التقليدية على البنوك الإسلامية في المبدأ وسنحاول من خلال هذا المحور ان ضبط المفاهيم المتعلقة بكل منهما بالإضافة الى التطرق الى مجموعة من المصطلحات تتشابه الى حد ما مع مفهوم السعر

1.2 مفهوم السعر المصرفي التقليدي:

يمكن تعريف السعر المصرفي في كونه: "يمثل السعر المصرفي في البنوك التقليدية مجموع ما يتحمله المتعامل من تكاليف مالية مقابل الحصول على الخدمات المصرفية، ويشمل ذلك معدلات الفائدة المفروضة على الودائع والقروض، إضافة إلى الرسوم والعمولات والمصاريف المختلفة التي يتقاضاها المصرف نظير تقديمه لتلك الخدمات. ومن منظور العميل، فإن سعر الخدمة المصرفية يعكس إجمالي المنافع المتوقعة عند استخدامه للخدمة، مقارنة بالتكلفة التي يدفعها مقابلها1.

ويشير أيضاً إلى " كما يرتبط مفهوم السعر المصرفي بتحديد معدلات الفائدة على القروض بما يراه المصرف مناسبًا لتغطية المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض، حيث تمثل هذه المعدلات تكلفة القرض، والتي تتحدد من خلال الفرق بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة، فضلًا عن التكاليف الإدارية المرتبطة بعملية الإقراض، مثل المصاريف التشغيلية والأجور، منذ بداية منح القرض وحتى انتهاء مدته. "2.

2.2 مفهوم السعر المصرفي الاسلامي:

يقصد بالسعر المصرفي الإسلامي المقابل المالي أو الأجر الذي يحصل عليه المصرف الإسلامي نظير تقديمه منتجاته وخدماته المصرفية، وذلك بعد احتساب التكاليف الفعلية للمنتج أو الخدمة المقدمة، مع مراعاة مجموعة من العوامل المؤثرة في تحديده، من بينها درجة المنافسة في السوق المصرفية، ومستوى المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي، والأطر القانونية والتنظيمية السارية، إضافة إلى العائد الاستثماري المستهدف 3.

وبناءً على ذلك، فإن نجاح المصرف الإسلامي في تسعير منتجاته وخدماته يتوقف على قدرته على تحقيق التوازن بين القيمة التي يقدمها المنتج أو الخدمة، وبين المنافع التي يتوقعها العميل، مع اعتبار السعر عنصراً محوريًا في تحقيق ربحية المصرف واستدامته المالية.

3.2 الألفاظ ذات الصلة:

تتقاطع مفردة " السعر "بالعديد من المصطلحات التي قد تشير الى نفس المعنى او مقاربة له ولعل من أبرزها مايلي[4]:

الأجرة: وتعرف على انها ذلك المقابل الذي يمنح كعوض لمنفعة الاعيان، او منافع الأشخاص.

الرسوم: الرسوم مفردها "رسم" وهي غير مشهورة في الكتب القديمة ، وهي تعرف بانها العوض من المال الذي يقدم بهدف الاستفادة من خدمة او منفعة من مرافق عمومية.

الثمن: وهو أقرب المصطلحات للسعر ويعرف بانه المقابل الذي يتحصل عليه بعد عملية بيع المنتج او الخدمة.

العوائد :وهو مصطلح يتداول بكثرة في العلوم الاقتصادية، والعوائد جمع عائد، وتعرف بانها تلك المبالغ المتحصل عليها بعد الأنشطة الاستثمارية.

الجعل : ويعبر هذا المصطلح على المقابل من المال المتفق عليه والذي لايستحق الا بتمام العمل.

الفائدة: وهو مصطلح يرتبط أساسا بالاقتصاد التقليدي "الربوي" ويعرف بانه المعدل الذي يؤخذ من البنك لقاء عملية الإقراض ويختلف حسب المبلغ والاجل

الربح : يعرف بانه المبلغ المتحصل عليه بعد تغطية التكاليف والقيام بعمليات البيع في القطاعات والأنشطة المختلفة.

4.2 الأسس الاقتصادية للتسعير: تتعدد الأسس الاقتصادية لتسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية ولعل أبرزها ما يلي [5]:

منفعة السلعة: يؤخذ بعين الاعتبار مدى توفر الشيء المعروض للتداول على المنافع أي أن الخدمة تعطى قيمة إذا كان لها منفعة، إضافة أن العلاقة بين المنفعة ا ولقيمة ليست تناسبية مطلقة. حيث يمكن وجود منفعة كبيرة في بعض السلع والخدمات لكن قيمتها صغيرة كما هو الحال مثلا في الماء والخبز فمنفعتهما والحاجة إليهما كبيرة لكن سعرهما منخفض مقارنة مع سلع أخرى. مع التنبيه إلى السلع التي ليست لها منفعة أو هي ضارة "سلعة خبيثة" ، من وجهة نظر الإسلام فهذه ليس لها سعر وإنما هي ممنوعة من التداول.

العمل: ينظر الإسلام إلى العمل على أنه الوسيلة المثلى لاكتساب وتملك الثروة، والسبب هو أن هذه الخيرات موجودة من دون تدخل أحد من البشر. وإنما هي من خلق الله سبحانه وتعالى، أي أنه لا يمكن لأحد من البشر أن يقوم بإيجاد منتوج له من العدم إلا إذا استعمل مزيج من المواد الموج ودة في الطبيعة. أما البشر فهم مستخلفون فيها، ولا يمكنهم تملكها إلا من خلال العمل سوآءا كان جهدا بدنيا أو جهدا فكريا. وأن يبذل هذا الجهد في اكتساب شيء مشروع.

تكاليف الإنتاج: يتم الاهتمام بجميع الأعباء النقدية التي أنفقت على السلعة أو الخدمة انطلاقا من اكتسابها إلى غاية انتقال ملكيتها إلى غيره، كما هو الحال إلى قيمة المواد الخام، أجرة الصانع، مصاريف الصبغ، مصاريف النقل، الخ. كل هذه العناصر تزيد في قيمة المنتج (سلعة، خدمة). ولاستمرارية العملية يجب أن تكون قيمة التبادل أكبر من قيمة الإنتاج.

العرض والطلب: أدرك المسلمون أهمية العلاقة الموجودة بين عرض السلعة او الخدمة مع الطلب الموجود - عليها، حيث ان سعرها يرتفع إذا زاد الطلب عن العرض و ينخفض السعر إذا انخفض الطلب مقارنة مع عرضها, فهذا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه رأى قلة الحنطة والزيت في أسواق المدينة النبوية مع حاجة الناس إليها فخفض ضريبة العشر إلى نصف العشر، و يفهم منه ان قلتها زاد من سعرها، فاتخذ إجراءا يساعد على زيادة توفرها من خلال خفض أحد عناصر التكلفة) ضريبة العشر(لتخفيض سعرها على المشتري، ثم يكون محفزا للبائع على زيادة كميتها المعروضة في السوق. منه ينخفض سعرها لزيادة عرضها. أي أن المسلمين عرفوا مدى التأثير والعلاقة الموجودة بين الع رض والطلب.

عنصر المخاطرة: كذلك يعتبر عنصر المخاطرة من بين اهتمامات فقهاء المسلمين، ويظهر هذا من خلال بعض قواعدهم كقولهم " الخراج بالضمان"، " الغنم بالغرم" . أي أن الربح يتناسب مع درجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها السلعة أو الخدمة كالتلف، العطب، فالسعر في هذه الحالة يكون مرتفعا إذا كان الخطر كبيرا، ومنخفضا إذا كان الخطر صغيرا.

3. المحور الثاني: أساليب تحديد السعر المصرفي الإسلامي

تحديد السعر في البنوك الإسلامية يخضع للعديد من أساليب سواء بالنسبة لخدمات الإيداع او بالنسبة لخدمات التمويل وسنحاول من خلال هذا المحور عرض اهم الأساليب التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تحديد أسعار منتجاتها وخدماتها

2.3 بالنسبة لخدمات الإيداع:

السعر المصرفي للحسابات الجارية:

تُعدّ الحسابات الجارية أرصدة دائنة يودعها أصحابها لدى المصارف بقصد الحفظ، مع إتاحة السحب منها عند الطلب، حيث يحتفظ المودِع بحقه الكامل في سحب جزء من أمواله أو كاملها في أي وقت يشاء.

أما العمولات التي تستوفيها المصارف الإسلامية مقابل الخدمات المرتبطة بالحسابات الجارية، فلا تخرج عن كونها مقابلاً مالياً نظير الخدمات التي تقدمها هذه المصارف لعملائها. وبناءً عليه، لا يوجد مانع شرعي من تقاضي هذه العمولات، لكونها تُحصَّل في مقابل خدمة فعلية يؤديها المصرف للعميل. كما أن استيفاء هذه العمولات لا يترتب عليه أي محاذير شرعية، وذلك بغضّ النظر عن التكييف الفقهي المعتمد للحسابات الجارية.

السعر المصرفي للحسابات الاستثمارية:

إن استيفاء العمولة عن حسابات الاستثمار يرتكز أساسًا على طبيعة الاتفاق المبرم بين العميل المستثمر والمصرف. فإذا نصّ الاتفاق على أن يتقاضى المصرف نسبة شائعة من الأرباح أو العوائد المتحققة من الأنشطة الاستثمارية، فإن هذه النسبة تُعدّ حقًا مشروعًا للمصرف مقابل قيامه بدور العامل أو المضارب في إدارة الاستثمار.

أما إذا تضمّن الاتفاق التزام المصرف بتقديم خدمات محددة مقابل أجر معلوم، سواء كان ذلك مبلغًا مقطوعًا أو أجرًا موزعًا على مراحل العملية الاستثمارية المختلفة، بحيث يُحدَّد لكل مرحلة أجر ثابت، فإن ذلك يُكيَّف فقهيًا على أنه وكالة بأجر. وفي هذه الحالة، يستحق المصرف تلك الأجور نظير قيامه بتنفيذ الأعمال والمهام المرتبطة بإدارة الأنشطة الاستثمارية المتنوعة، بما يشمل إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية، والإشراف على أعمالها، ومتابعة عملياتها الاستثمارية المتتابعة، وما يبذله من جهد وعمل في هذا السياق.

وضمن هذا الإطار، يتقاضى المصرف العمولات مقابل تلك الخدمات بما يحقق مصلحة متبادلة للطرفين؛ إذ يسهم ذلك في تنويع مصادر دخل المصرف وتعظيم عوائده، في حين يستفيد المستثمر من إدارة ومتابعة العمليات الاستثمارية، وتحصيل الأرباح والعوائد وقيدها في حسابه، خاصة في الحالات التي يفتقر فيها إلى الوقت أو الخبرة اللازمة للقيام بهذه المهام بنفسه.[6].

3.3 بالنسبة لخدمات التمويل:

التسعير على أساس سعر التكلفة:

يتميز مدخل التسعير على أساس التكلفة بالبساطة والسهولة في التطبيق، ويتحدد سعر بيع الخدمات المصرفية عن طريق جعل سعر بيع الخدمة مساويا لتكلفة إنتاجها مضافا إليها هامش الربح إداريا أو الذي تحدده العوامل المؤثرة في السوق المصرفية/

وفي الواقع نجد أن الكثير من إجراءات التسعير في البنوك المعتمدة على مدخل التكلفة تتحدد وفقا للمعادلة التالية:

سعر بيع الخدمة المصرفية = المصاريف الإدارية + مصاريف التسويق + هامش الربح

وباتباع هذا المدخل في التسعير يحدد المصرف مستوى من الأرباح ينبغي تحقيقه عند مستوى، من المبيعات، وهي الطريقة المبنية على ما يعرف بأسلوب تحليل نقطة التعادل**7.**

التسعير على أساس سعر الفائدة:

نظرًا لحاجة المصارف الإسلامية إلى وجود مرجعية معتمدة تمكّنها من الارتباط بالأسواق المالية الدولية، وفي ظل غياب مؤشر إسلامي مستقل يُستخدم في تسعير المنتجات المصرفية الإسلامية، أجاز عدد من العلماء والهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الاسترشاد بالمؤشرات القائمة على سعر الفائدة بوصفها أداة مرجعية لقياس تكلفة التمويل وتقييم الأصول، دون أن يعني ذلك الأخذ بالفائدة الربوية ذاتها**.**

وبناءً على ذلك، اتجهت المصارف الإسلامية إلى اعتماد مؤشر **LIBOR**في تسعير منتجاتها المصرفية، لما يتمتع به من قبول دولي واسع، وسهولة في آلية احتسابه، وانتظام في نشره، إضافة إلى ما يوفره من وضوح وشفافية وسهولة في الوصول إليه من قبل الأطراف المتعاملة، فضلًا عن تعدد مجالات استخدامه**.** وعليه، اعتمدت المصارف الإسلامية هذا المؤشر كمرجع استرشادي في احتساب ربحية التمويل الآجل، حيث يتم الاستناد إلى سعره مضافًا إليه هامش ربح يتراوح عادة بين (1%–2%)، وذلك بغرض تحديد العائد المتوقع للمصرف الإسلامي من عمليات التمويل**.8.**

التسعير اعتمادا على المؤشر الذي تحدده السياسة النقدية:

ووفقًا لهذه الآلية، يمكن تسعير المرابحة في المصارف الإسلامية ضمن إطار السياسة النقدية والتمويلية التي يصدرها البنك المركزي، بحيث تُستخدم كإحدى الأدوات غير المباشرة لإدارة السيولة والتحكم في حجم التمويل المصرفي**.** ويُراعى عند تحديد سعر المرابحة جملة من المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، إضافة إلى العوامل الخاصة المؤثرة فيها بصفة خاصة، مثل التكاليف الثابتة والمتغيرة، ومستويات الاستقرار الاقتصادي، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف، وغيرها من المتغيرات ذات الصلة**.**

وتوجد ثلاث آليات رئيسة لتحديد سعر المرابحة في إطار السياسة النقدية، وهي:

نظام السقف(Ceiling) ، ونظام القاع(Floor) ، ونظام النطاق.(Span)

وفي هذا السياق، يقوم البنك المركزي بتحديد مؤشر مرجعي لتسعير المرابحة، يأخذ في الاعتبار السياسات الاقتصادية الكلية للدولة وأوضاعها الاقتصادية العامة، كما يتيح للمصارف المشاركة في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية والتمويلية**.** ويتميز هذا المؤشر بملاءمته لتكلفة التمويل المتعارف عليها عالميًا، مع مراعاة السياسة الرقابية لمتطلبات السياسة النقدية السائدة في الدولة، وبما ينسجم مع المستويات العالمية لتكاليف التمويل**9.**

4.3 أهم الفوارق بين السعر في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية :

يتضح مما سبق أنه يوجد عدة اختلافات في مضمون السعر وطرق حسابه نذكر منها[10] :

1. تسعير المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية يخضع الى العديد من المعايير والقواعد الشرعية الاصيلة في الاتصاد والتمويل الإسلامي، عكس سعر المنتجات والخدمات في البنوك التقليدية الربوية التي لاتخضع الى أي شرط او قيد؛
2. تهتم البنوك الإسلامية في عملية التسعير الى الوصول الى السعر العادل والمناسب، على عكس البنوك الربوية والتي هدفها الأول هو تحقيق الربح ؛

3. في البنوك الإسلامية أساس التسعير هو مبلغ او هامش معلوم، في حين التسعير في البنوك الربوية أساسه نسبة تتزايد بزيادة الاجل والقيمة؛
4. البنوك الإسلامية في تسعيرها للخدمات المقدمة يكون فعليا مقابل تغطية تكاليف الخدمات فقط، في حين البنوك الربوية تسعى لتحقيق أرباح على جميع الخدمات المقدمة؛
5. الأرباح في البنوك الإسلامية تتحقق بعد توظيف الأموال وفقا لمبدأ المشاركة القائمة في جميع الأساليب والصيغ التمويلية (المضاربة، المشاركة، المرابحة ووو)، في حين تتحقق الأرباح في البنوك الربوية من النسب على كل عملية اقراض او إيداع؛
6. في البنوك الإسلامية قد يتعرض المودع لأمواله الى خسائر لكون هاته العملية تتم وفقا لصيغ التمويل الإسلامي، على عكس البنوك الربوية فالمودع يتحصل على أرباح ثابتة حتى وان كانت هنالك خسائر للبنك او المقترض؛
7. بما ان البنوك الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر قد تتحمل الخسائر مثلا اذا كان البنك هو صاحب راس مال المضاربة، اما البنوك الربوية فهي تحقق الأرباح في كل الأحوال؛

4. المحور الثالث: واقع تسعير في مصرف السلام مقارنة بالبنك الوطني

تركز هذه الدراسة في المحور الثالث على تشخيص واقع تسعير المنتجات والخدمات في مصرف السلام "الجزائر" مقارنة بما هو موجود في البنك الوطني الجزائري وهذا خلال ءاخر تحديث للشروط العامة للمؤسستين في عام 2025، من خلال التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية هي:

"الودائع الاستثمارية، تمويل المؤسسات، تمويل الافراد"

1.4تسعير الودائع الاستثمارية:

عوائد الودائع الاستثمارية في مصرف السلام "الجزائر" تخضع الى قواعد عقود المضاربة و/او الوكالة بالاستثمار، في حين تخضع عوائد الودائع الاستثمارية في البنك الوطني الجزائري"BNA"الى معدلات الفائدة "الربوية" المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري بالإضافة الى مبلغ الوديعة ومدتها. والجدول رقم"01" يوضح توزيع عوائد الودائع بين البنك والمتعامل لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA"

الجدول رقم(01): توزيع عوائد الودائع بين البنك والمتعامل لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA"

المدة	مصرف السلام		البنك الوطني الجزائري	
	المتعامل	البنك	المتعامل	البنك
03اشهر	%20	%80	%52	%48
06 اشهر	%35	%65	%53	%47
12شهر	%55	%45	%56	%44
18شهر	%60	%40	%60	%40
24شهر	%62	%38	%60	%40
36شهر	%65	%35	%63	%37
48شهر	%70	%30	%65	%35

60شهرا واكثر	%75	%25	%70	%30

من اعداد الباحث بالاعتماد على: الشروط العامة لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA" لعام 2025.

يوضح الجدول رقم" 01" عوائد الودائع الاستثمارية لكل من مصرف السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري، حيث أن الودائع الاستثمارية في مصرف السلام تخضع إلى قواعد عقود المضاربة أو الوكالة بالاستثمار. والحسابات الموضحة في الجدول رقم" 01" تخص سندات الاستثمار (سندات المضاربة سندات الصندوق والودائع لمدة محدودة). ويعتمد مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري إلى جانب جميع المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى تحديث الشروط العام المطبقة على متعاملي البنوك بصفة دورية كل سنة. والمعطيات الموضحة في الجدول رقم" 01"هو آخر تحديث خلال السداسي الثاني من سنة 2025 وفقا لمذكرات بنك الجزائر رقم 01/ 2025 المؤرخة في 30 جوان .2025 كما يوضح الجدول رقم" 01"بالتفصيل نسب الأرباح التي توزع بين كل من البنك والمتعامل. (صاحب الوديع الاستثمارية)،

والملاحظ أن هذه النسب تتصاعد بالنسبة للمتعاملين كلما زادت مدة بقاء الوديعة لدى البنك. حيث أنها في مصرف السلام تبدأ من 20% في مدة 3 أشهر لتصل إلى 75% من الأرباح إذا مكثت 60 شهر أو أكثر أي 5 سنوات فما فوق ، وهو عامل تحفيزي مهم بالنسبة للمستثمرين. في حين أن نسب الأرباح في المصرف تتنازل مع سنوات الإيداع لتنخفض من 80% إلى 5%، وإذا ما قرنا هذه النسب مع ما هو مطبق في البنك الوطن الجزائر لعام 2025. لو جدنا أنه أيضا تتصاعد بشكل أكبر بقليل بالنسبة للمتعامل كلما زادت مدة بقاء وديعته، حيث أنها تبدأ من 52% في مدة ثلاثة أشهر لتصل إلى 70% من الأرباح إذا مكثت 60 شهر. وهو ما يشكل عاملاً تحفيزياً مهماً بالنسبة للمستثمرين من جهة وعاملاً تنافسياً للبنك الوطن الجزائري مقارنة بما هو موجود في مصرف السلام من جهة أخرى، أما فيما يخص نسب الأرباح فإنها نسب الأرباح في البنك الوطني الجزائري تتنازل مع سنوات الإيداع للتنخفض من 48% إلى 30% .

2.4تمويل المؤسسات: يضع مصرف السلام "الجزائر" تحت تصرف المتعاملين تمويلات على شكل:

- تمويلات عن طريق ائتمان تجاري:
- المرابحة/بيع بالأجل/بيع بالتقسيط؛
- الاستصناع؛
- بيع السلام/البيع بالوكالة؛
- الاجارة، تشغيلية، تمليكيه.

في حين تخضع عوائد عقود تمويل المؤسسات في البنك الوطني الجزائري"BNA"الى معدلات الفائدة "الربوية" المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري بالإضافة الى مبلغ التمويل ومدته. والجدول رقم"02" يوضح توزيع عوائد تمويل المؤسسات في كل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA" لعام 2025.

الجدول رقم(02): توزيع عوائد الودائع بين البنك والمتعامل لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA"

تمويل المؤسسات	مصرف السلام	البنك الوطني الجزائري
تمويل قصير الاجل	%7.5	%7.5
تمويل متوسط الاجل	%6.75	%7
تمويل طويل الاجل	%6.32	%6.5
تمويل الاعتماد الايجاري	%11.5	%11

من اعداد الباحث بالاعتماد على : الشروط العامة لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA" لعام 2025.

يوضح الجدول رقم (02) عوائد التمويل الممنوحة من كل من مصرف السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري، وهذا وفقا لآخر تحديث للشروط العامة لكل من المؤسستين، والذي كان من السداسي الثاني من عام ،2025 حيث أن هوامش الربح المرتبطة بعقود التمويل في مصرف السلام تكون وفقا للمتطلبات المالية للمتعاملين أو طبيعة المعاملات، ويضع وتحت تصرفهم عمولات تحويلات على شكل ائتمان تجاري (مرابحة استصناع، سلم، إجارة ، وتمويلات مساهمة كالمضاربة والمشاركة). أما بالنسبة لمعدلات الفائدة على القروض الممنوحة للمؤسسات في البنك الوطني الجزائري، فهي تتحدد وفقا لمعدلات الفائدة المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري بالإضافة إلى مبلغ القرض ومدته وفترة السداد،

والملاحظ من الجدول رقم "02 "أن العوائد المحددة على التمويلات للمؤسسات في مصر السلام الجزائري لعام 2025 تتقارب إلى حد كبير مع معدلات الفائدة المحددة من طرف البنك الوطني الجزائري، حيث تتمثل في التمويل قصير الأجل بنسبة 7.5% لكل منهما، وتختلف اختلافا طفيفا في بقية التمويلات الأخرى. حيث أن الأفضلية للبنك الوطني الجزائري، حيث يمكننا القول أنه من خلال هذه المقارنة يظهر لنا أن التنافسية ضعيفة بين المؤسستين مع أفضلية نسبية للبنك الوطني الجزائري. وقد يرجع السبب الرئيسي لضعف التنافسية لمصرف السلام الجزائري هو فرض الإلتزام بمذكرات البنك المركزي الجزائري والتي تحدد معدلات الفائدة على كل صنف.

3.4تمويل الافراد: تتنوع تمويلات الافراد الممنوحة من طرف مصرف السلام "الجزائر" بين تمويلات عقارية واستهلاكية وتمويلات اقتناء سيارات وتكيف حسب صيع التمويل الإسلامي وفق ما يلي :

" استصناع، اجارة، مرابحة.....الخ". في حين تخضع عوائد عقود تمويل الافراد في البنك الوطني الجزائري"BNA"الى معدلات الفائدة "الربوية" المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري بالإضافة الى مبلغ التمويل ومدته. والجدول رقم"03" يوضح توزيع عوائد تمويل الافراد في كل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA" لعام 2025.

الجدول رقم(03): توزيع عوائد الودائع بين البنك والمتعامل لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA"

نوع التمويل	مصرف السلام		البنك الوطني الجزائري	
	عميل مدخر	عميل غير مدخر	عميل مدخر	عميل غير مدخر
تمويل عقاري	%6.5	% 6.5	% 7.40	%6. 75
تمويل مدعم	%6.5	% 6.5	% 7.40	%3
تمويل استهلاكي	%10.30	%10.30	%9	% 8.5
تمويل السيارات	%10.30	%10.30	%10.30	%10.30

من اعداد الباحث بالاعتماد على: الشروط العامة لكل من مصرف السلام "الجزائر "والبنك الوطني الجزائري"BNA" لعام 2025.

يوضح **الجدول رقم "03"** نسبة المردود السنوي لأصناف التمويلات ، التي يقدمها مصرف السلام الجزائر للأفراد خلال سنة 2025 ، بالإضافة إلى معدلات الفائدة السنوية لأصناف القروض الممنوحة للأفراد خلال سنة 2025 في البنك الوطني الجزائري، والملاحظ من **الجدول رقم 3** أن عوائد التمويل العقاري في مصرف السلام أقل بنسبة طفيفة على ما هو مفروض في البنك الوطني الجزائري.

أما بالنسبة للتمويل الاستهلاكي فالعوائد المفروضة في مصرف السلام هي أكبر مما هو محـــدد في البنـــك الـــوطني الجزائري. في حين تتساوى عوائد التمويل السيارات في مصرف السلام مع معدلات الفائدة على القروض على السيارات في البنك الوطني الجزائري. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن تنافسية مصرف السلام مع البنك الوطني الجزائـــري في تمويـــل الأفراد تكاد تكون معدومة. لعدم وجود فوارق كبيرة في عوائد التمويل من جهة، ومن جهة أخرى لالتـــزام المؤسســـات المصرفية بمذكرات البنك المركزي الجزائري . وأخيرا ضعف ثقافة المالية الإسلامية لدى العميل الجزائري.

5. تحليل النتائج:

من خلال هذا البحث وبعد اجراء مقارنة بين التسعير في بنك السلام الجزائر والبنك الوطني الجزائري توصلنا لمجموعة من النتائج تؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة ولعل من ابرزها مايلي:

أولا. من خلا ل المحور الأول في الدراسة توصلنا الى السعر المصرفي في البنوك التقليدية يُعبَّر عنه من خلال أسعار الفائـــدة المفروضة على القروض، والتي يحددها المصرف بما يراه ملائمًا لتغطية المخاطر المرتبطة بعمليات الإقراض. ويُجسِّد هذا السعر تكلفة القرض من خلال الفرق بين أسعار الفائدة المدينة والدائنة، فضلًا عن تكاليف الإدارة التي تشمل المصروفات والأجور المرتبطة بمراحل العملية الإقراضية منذ بدايتها وحتى انتهائها.

وفي المقابل، يُعبَّر عن السعر المصرفي في المصارف الإسلامية بالمقابل أو الأجر الذي يتقاضاه المصرف نظير تقديمه للمنتجات والخدمات المصرفية. ويتم تحديد هذا المقابل بعد احتساب التكاليف الفعلية للمنتج أو الخدمة المقدمة، مع مراعاة جملة من العوامل المؤثرة، من بينها طبيعة المنافسة في السوق المصرفي، ومستوى المخاطر المحيطة بالنشاط المصرفي، والإطار التشريعي والقانوني المنظم له، إضافة إلى العائد الاستثماري المستهدف. ويأتي هذا المقابل بوصفه نتيجة مباشرة لتقديم المصرف الإسلامي منتجات وخدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة لعملائه.

مع مراعاة ضوابط شرعية وقواعد اقتصادية اصيلة في الاقتصاد الإسلامي، كحرمة التعامل بالفائدة الربوية ، وقاعدة الخراج بالضمان في التعامل مع المخاطر، وقاعدة الغنم بالغرم في توزيع الأرباح والخسائر.

- كل هذا يؤكد **صحة الفرضية الأولى** في وجود فارق كبير بين السعر المصرفي التقليدي والإسلامي.

ثانيا. من خلا ل المحور الثاني في الدراسة توصلنا الى ان العمولات التي تستوفيها المصارف الإسلامية عن الخدمات المرتبطة بالحسابات الجارية تُعدّ مقابلاً مالياً نظير ما تقدمه من خدمات مصرفية لعملائها، ولا تُعدّ هذه العمولات إلا عوضًا مشروعًا عن تلك الخدمات. كما أن تقاضي العمولة عن حسابات الاستثمار يخضع لطبيعة الاتفاق المبرم بين المصرف والعميل المستثمر؛ فإذا نصّ الاتفاق على حصول المصرف على نسبة شائعة من الأرباح والعوائد المتحققة من الأنشطة الاستثمارية، فإن هذه النسبة تُعدّ حقًا مشروعًا للمصرف مقابل قيامه بدور العامل أو المضارب.

ونظرًا لحاجة المصارف الإسلامية إلى وجود مرجعية تمكّنها من الارتباط بالأسواق المالية الدولية، وفي ظل غياب مؤشر إسلامي مستقل لتسعير المنتجات المصرفية الإسلامية، أجاز عدد من العلماء للمؤسسات المالية الإسلامية الاسترشاد بالمعايير القائمة على سعر الفائدة باعتبارها مؤشرات مرجعية لقياس تكلفة التمويل وتقييم الأصول، دون أن يترتب على ذلك التعامل بالفائدة الربوية ذاتها.

ومن جهة أخرى، يتحمل المصرف الإسلامي الخسارة في حال كان ربّ مال في عقد المضاربة، وبقدر حصته من رأس المال في عقود المشاركة، كما يتحمل المخاطر إذا دخلت العمليات تحت ضمانه في البيوع. في المقابل، يحقق المصرف التقليدي أرباحه على مختلف الخدمات المقدمة، بينما تقع الخسارة في الغالب على عاتق المقترض، مما يعكس اختلافًا جوهريًا في فلسفة تقاسم المخاطر بين النظامين المصرفيين.

- كل هذا يؤكد **صحة الفرضية الثانية** في ان تحديد أسعار المنتجات والخدمات في البنوك الإسلامية يكون بمراعاة الضوابط الشرعية بالإضافة الى إمكانية الاسترشاد بمعدلات الفائدة؛

ثالثا. من خلا ل المحور الثالث في الدراسة توصلنا الى عوائد الودائع الاستثمارية في مصرف السلام "الجزائر" تخضع الى قواعد عقود المضاربة و/او الوكالة بالاستثمار، في حين تخضع عوائد الودائع الاستثمارية في البنك الوطني الجزائري"BNA"الى معدلات الفائدة "الربوية" المحددة من طرف البنك المركزي الجزائري بالإضافة الى مبلغ الوديعة ومدتها.ويعتمد مصرف السلام والبنك الوطني الجزائري إلى جانب جميع المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى تحديث الشروط العام المطبقة على متعاملي البنوك بصفة دورية كل سنة.

واقع تسعير المنتجات في مصرف السلام الجزائر مقارنة بالبنك الوطني الجزائري يدل على ضعف التنافسية؛ لكونه يخضع لقوانين البنك المركزي الجزائري ومذكراته وهو ما يحدد وهو ما يحدد من التنافسية بينها؛

بالإضافة لذلك لا يزال ضعف الوعي والثقافة بالمالية الإسلامية ومنتجاتها في الجزائر يؤثر سلبا على مكانة وحجم التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية.

- كل هذا يؤكد **عدم صحة الفرضية الثالثة** في إمكانية وجود تنافسية بين أسعار المنتجات والخدمات المقدمة من طرف بنك السلام "الجزائر" مقارنة بالبنك الوطني الجزائري. لكونها تكاد تنعدم بسبب العديد من المبررات (قوانين البنك المركزي الجزائري، ضعف الوعي والثقافة بالمالية الإسلامية....وغيرها).

6. خلاصة:

في ختام هذا البحث يمكن القول أن المصارف الإسلامية تتميز على المصارف التقليدية الربوية في كونها تقوم أساسا على استبعاد التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاءا بالإضافة إلى اعتمادها على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة من خلال قاعدة الغنم بالغرم،

وتسعى أيضا المصارف الإسلامية باعتبارها مؤسسات هدفها تعظيم أرباحها إلى تبوء مكان في سوق المصرفي يتميز بتنافسية عالية من المؤسسات المصرفية التقليدية وهذا من خلال طرح مزيج تسويقي تنافسي خاصة في مجال سعر المنتجات والخدمات.

من أبرز ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة ما يلي:

أولا. يختلف السعر المصرفي الاسلامي عن السعر المصرفي التقليدي في مبدأه ومنطلقه كونه يستبعد الفائدة الربوية أخذا وعطاءا؛

ثانيا. تعتمد البنوك الإسلامية في تسعير منتجاتها على العديد من الأساليب والطرق ولعل من أبرزها اعتمادها على مؤشر "الليبور" في محاكاة عوائدها في ظل عدم وجود مؤشر إسلامي معتمد؛

ثالثا. يعتبر مصرف السلام الجزائر من أبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية العاملة في الجزائر بتنوع منتجاته وخدماته؛

رابعا. واقع تسعير المنتجات في مصرف السلام الجزائر مقارنة بالبنك الوطني الجزائري يدل على ضعف التنافسية؛

خامسا. يخضع تسعير للمنتجات والخدمات المصرفية للمؤسسات المصرفية على حد سواء الإسلامية منها والتقليدية في الجزائر لقوانين البنك المركزي الجزائري ومذكراته وهو ما يحدد وهو ما يحدد من التنافسية بينها؛

سادسا. لا يزال ضعف الوعي والثقافة بالمالية الإسلامية ومنتجاتها في الجزائر يؤثر سلبا على مكانة وحجم التمويل الإسلامي في السوق الجزائرية.

7. الهوامش والإحالات:

[1] ساطع سعدي شملخ، **العوامل المؤثرة في قرارات تسعير الخدمات في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية "غزة" فلسطين،2008،ص32.

[2] ساري سليمان محمد ملاحيم، **تسعير المنتجات المالية الإسلامية (المرابحة للآمر بالشراء أنموذجاً)**، بحث مقدم إلى: المؤتمر العالمي السابع للتسويق الإسلامي" نحو نظام اقتصادي اسلامي بديل" والذي عقد في مدينة الدار البيضاء بتاريخ 4-6 مايو| ايار 2016،ص7.

[3] نفسه،ص7.

[4] عبدالكريم محمد بن احمد السماعيل، **العمولات المصرفية حقيقتها واحكامهاالفقهية**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية،ص74.

[55] حسين بن يحي، **حقيقة تسعير الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، دراسة مقارنة بين السعر المعتمد في البنوك التقليدية والسعر في البنوك الإسلامية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد2 ، ، ديسمبر2020 ،ص271.

[6] عبد المجيد الصلاحين، **العمولات المصرفية التي تتقاضاها المصارف الإسلامية عرضا ودراسة**، مجلة أصول الشريع للأبحاث التخصصي، المجلد 1 ، العدد 4 ،.الخامعة الأردنية، كانون الثاني، يناير 2016 ،ص 150.

[7] شرف الدين بن دادة، **دور الحوكمة في تطوير تنافسية تسعير المنتجات المصرفية الإسلامية دراسة حالة صيغة المرابحة في مصرف البركة والبنك الوطني الجزائري-** دفاتر البحوث العلمية، المجلد/ 12 العدد، جامعة تيبازة ،2024،01،ص12.

[8] مشراوي سميرة، **مؤشر الربح بين المصارف الإسلامية كبديل عن الليبور في تسعير المرابحة للآمر بالشراء**، مخلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، العدد 02، جامعة الجزائر"03"، ديسمبر 2020،ص17.

[9] شرف الدين بن دادة، **مرجع سابق**،ص13.

[10] حسين بن يحي، **مرجع سابق**،ص276.

11 مصرف السلام "الجزائر "،**الشروط العامة** لعام 2025.

12 البنك الوطني الجزائري"BNA"، **الشروط العامة** لعام 2025.